٦ ـ الجملة التفسيرية

السادسة: الجملة التفسيرية: وهي الجملة الفضلة الكاشفة والمفسرة لما قبلها، ولا بد فيها من تأمل المعنى.

ومن أمثلتها: قوله تعالى: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ ۖ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ﴾ [آل عمران: ٥٩]، فجملة ﴿خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ﴾ لا محل لها من الإعراب؛ لأنها مفسرة لقوله: ﴿كَمَثَلِ ءَادَمَ﴾، وقوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ [الأنبياء: ٣]، فجملة الاستفهام مفسرة لـ﴿ٱلنَّجْوَى﴾ على أحد القولين، والثاني: أنها بدل.

وخرج بقولنا: (الفضلة) الجملة المفسرة لضمير الشأن، فإنها مفسرة له، ولها محل بالاتفاق؛ لأنها خبر عنه، فهي عمدة لا يصح الاستغناء عنها، مثل قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ [الإخلاص: ١]، فـ﴿هُوَ﴾ مبتدأ، والجملة بعده خبر عنه.

وكون الجملة المفسرة لا محل لها من الإعراب هو المشهور، سواء كان ما تفسره له محل من الإعراب، كما تقدم في الأمثلة، أم ليس له محل، كجملة الاشتغال في نحو: خالداً أكرمته.

ويرى أبو علي الشَّلَوْبِين[١] أن الجملة بحسب ما تفسره، فإن كان له محل فهي لها محل، كما تقدم في الأمثلة السابقة، وإلا فلا، نحو: خالداً أكرمته، فجملة (أكرمته) لا محل لها؛ لأنها مفسرة لجملة (أكرمت) المحذوفة، وهي ابتدائية لا محل لها.

ويرى ابن هشام أن جملة الاشتغال ليست في الاصطلاح جملة تفسيرية وإن حصل فيها تفسير، ذكر هذا في «المغني»، لكنه في «أوضح المسالك» سمَّاها مفسرة، كما في باب «الاشتغال»[٢].

٧ ـ الجملة التابعة لجملة لا محل لها

السابعة من الجمل التي لا محل لها: الجملة التابعة لجملة لا محل لها من الإعراب، نحو: قام بكر ولم يقم خالد، فجملة (لم يقم خالد) لا محل لها؛ لأنها معطوفة على جملة (قام بكر) وهي لا محل لها؛ لأنها ابتدائية.

وإلى هذه الجمل السبع أشار الناظم **بقوله: (وسبعةٌ بلا مَحَلٍّ في الجُمَلْ)** أي: وسبع معدودة في الجمل بلا محل، **(ذاتُ ابتداءٍ، واعتراضٍ)** بالرفع بدل من

---

(١) هو أحد من انتهت إليه العربية في زمانه، أصله من الأندلس، و«الشلوبين» بلغة الأندلس: الأبيض الأشقر. مات سنة (٦٤٥هـ) انظر: «وفيات الأعيان» (٣/ ٤٥١).

(٢) «المغني» (٢/ ٤٠٢)، «أوضح المسالك» (٢/ ١٦٠).

(سبعة) أو خبر لمبتدأ محذوف؛ أي: وهي ذات ابتداء؛ أي: صاحبة ابتداء، واعتراض، **(وصِلَهْ)** أي: لموصول اسمي أو حرفي، **وقوله: (جوابُ شرطٍ ليس جَزْمٌ دَخَلَهْ)** بالرفع عطفاً على **(ذاتُ ابتداءٍ)** بإسقاط العاطف؛ أي: وكذا جواب شرط غير جازم، **(وقَسَمْ)** أي: وكذا جواب قسم، وليس المراد القسم ذاته؛ لأن القَسَمَ قد يقع خبراً عن المبتدأ، فيكون في محل رفع، نحو: خالد أقسم بالله ليدخلنَّ، أو محكياً بالقول فيكون في محل نصب، نحو: قال علي: أُقسم لآتينَّ.

وقوله: (وذاتُ تفسير) أي: صاحبة تفسير، وهي الجملة المفسرة، **وقوله: (كَهَلْ)** إشارة إلى الآية الكريمة المتقدمة: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ [الأنبياء: ٣]. **(تابعة لجملة بلا محل)** أي: والجملة التابعة لجملة لا محل لها.

١٤ ـ وَإِنْ أَتَتْكَ بَعْدَ مَحْضِ النَّكِرَهْ جُمَلُ أَخْبَارٍ لَهَا مُشْتَهِرَهْ

١٥ ـ فَهْيَ لَدَى النُّحاةِ كُلِّهِمْ صِفَهْ وَمَا يَجِيءُ بَعْدَ مَحْضِ المَعْرِفَهْ

١٦ ـ فَتِلْكَ أَحْوَالٌ، وَمَا قَدْ تَتَّصِلْ بِغَيْرِ مَحْضٍ فِيهِمَا فَتَحْتَمِلْ

حكم الجملة بعد المعرفة وبعد النكرة

هذه الأبيات في حكم الجمل بعد المعارف وبعد النكرات:

١ ـ إذا وقعت الجملة الخبرية بعد نكرة محضة، فهي في

محل رفع أو نصب أو جر صفة للنكرة على حسب موصوفها، **والنكرة المحضة**: هي الخالية من قيد يفيد التخصيص كالوصف أو الإضافة، تقول: جاء رجلٌ يسأل، رأيت رجلاً يسأل، تصدَّقت على رجلٍ يسأل، فجملة (يسأل) صفة لـ(رجل)، في محل رفع في المثال الأول، ونصب في الثاني، وجر في المثال الثالث. قال تعالى عن الكفار: ﴿حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَٰبًا نَّقْرَؤُهُۥ﴾ [الإسراء: ٩٣]، فجملة ﴿نَّقْرَؤُهُۥ﴾ في محل نصب صفة، وقد مرَّ أمثلة عند الكلام على جملة الصفة مع الجمل التي لها محل من الإعراب.

٢ ـ وإذا وقعت الجملة الخبرية بعد معرفة محضة فهي في محل نصب حال، **والمعرفة المحضة**: هي الخالصة من شائبة التنكير، تقول: جاء محمد يسأل، رأيت محمداً يسأل، تصدقت على محمد يسأل، فجملة (يسأل) في محل نصب حال من محمد، وهو معرفة محضة، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾ [النساء: ٤٣]، فجملة ﴿وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾ في محل نصب حال من واو الجماعة في قوله: ﴿لَا تَقْرَبُوا۟﴾. وقد مرَّ أمثلة عند الكلام على جملة الحال مع الجمل التي لها محل من الإعراب.

٣ ـ وإذا وقعت الجملة بعد نكرة غير محضة (وهي الموصوفة ـ مثلاً ـ) جاز في الجملة بعدها أن تعرب صفة، وهو أولى؛ بناءً على ظاهر النكرة، وجاز أن تعرب حالاً؛ نظراً إلى تخصيصها بالوصف، تقول: مررت برجل صالح يصلي، فيجوز في جملة (يصلي) الوصفية والحالية، ومنه قوله تعالى: ﴿وَهَٰذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنزَلْنَاهُ﴾ [الأنبياء: ٥٠]، فيجوز في جملة ﴿أَنزَلْنَاهُ﴾ أن تكون صفة لـ﴿ذِكْرٌ﴾ وهو أولى، ويجوز أن تكون حالاً لتخصيص النكرة بالوصف وهو قوله: ﴿مُّبَارَكٌ﴾، وذلك يقربها من المعرفة.

٤ ـ وإذا وقعت الجملة بعد معرفة غير محضة (وهي ما فيها شائبة تعريف وشائبة تنكير)، كأن تدخل عليها (أل) الجنسية، كقوله تعالى: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ﴾ [يس: ٣٧]، فيجوز في جملة ﴿نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ﴾ أن تكون حالاً من ﴿ٱلَّيْلُ﴾؛ لأنه جاء معرفاً بـ(أل)، ويجوز أن تكون صفة؛ لأن مدخول (أل) الجنسية قريب من النكرة حيث لا يراد ليل بعينه.

وما تقدم من وصف الجملة بأنها خبرية، وأن النكرة محضة ومثلها المعرفة هما من جملة القيود التي ذكرها النحويون، وقد اقتصر الناظم عليهما.

أما اشتراط الخبرية فهو احتراز من الجملة الإنشائية، نحو: هذا كتاب بِعْتُكه، وهذا كتابي بِعْتُكه، فإن الجملتين مستأنفتان؛ لأن الإنشاء لا يكون نعتاً ولا حالاً.

وأما اشتراط المحضية في المعرفة والنكرة فقد تقدم بيانه.

وإلى ما تقدم أشار الناظم **بقوله: (وإن أتتك)** أي: وإن أتتك الجمل الخبرية؛ لأن الفاعل مؤخر، وهو **قوله: (جُمَلُ أخبارٍ)**، **(بعد محض النكرة)** من إضافة الصفة إلى الموصوف؛ أي: بعد النكرة المحضة، **(جمل أخبار)** أي: جمل خبرية، **(فهي لدى النحاة كلِّهم صفه)** فيه إشارة إلى أن هذا حكم مجمع عليه، **(وما يجيء بعد محض المعرفة)** أي: وما يجيء من الجمل بعد المعرفة المحضة **(فتلك أحوال)** أي: في محل نصب حال، **(وما قد تتصل بغير محض فيهما)** أي: وما قد تتصل من الجمل بغير معرفة محضة أو نكرة محضة **(فتحتمل)** الحالية أو الوصفية، كما تقدم، والله تعالى أعلم.